تفويض المحافظين ومديري التربية بـ٦٨ صلاحية لوزير التربية

طباع لـ«الوطن»: لتخفيف الازدحامات وتقليل تكاليف وأجور السفر

| فادي بك الشريف

فوضت وزارة التربية جميع المحافظين، ومديري التربية بمعظم صلاحيات وزير التربية المتعلقة بالشؤون اليومية وشؤون العاملين، والخدمات المحلية اللازمة للنهوض بالعملية التعليمية، وضمان حسن سيرها بعيداً عن الروتين وللتخفيف من المحسوبيات، ما يساعد على إنجاز العمل التربوي بالسرعة القصوى.

وكشف وزير التربية دارم طباع لـ«الوطن» عن وضع الوزارة لخطة لتبسيط الإجراءات في القطاع التربوي كله بما يحد من الروتين ويوفر الوقت والجهد والتنقلات الكبيرة على المعلمين والطلاب والمراجعين على حد سواء، وذلك انطلاقاً من مبدأ اللامركزية، ومتابعة تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري، ولضمان حسن سير العمل التربوي، وتسهيلاً للإجراءات، وتسريعاً لوتيرة العمل ولاسيما في ظل الظروف الصحية التي تمر بها البلاد.

وبموجب قرار صادر عن الوزير، تم تفويض المحافظين بـ١٤ صلاحية، تتضمن الموافقة على التعيين والتعاقد مع ذوي الإعاقة، وإصدار قرارات التعيين والتعاقد من الفئة الأولى، ونقل العاملين عدا النقل من وظيفة إنتاجية إلى خدمية والنقل مع الشاغر المحدث حكماً وإصدار القرارات اللازمة بذلك.

كما فوض المحافظين بالموافقة على ندب العاملين بعد موافقة اللجنة الثلاثية، وإصدار صكوك كف اليد واستمراره وإلغاء كف اليد الحكمي للعاملين وإنهائه، والبت في تبرئة ذمة العاملين الذين يعهدتهم مواد مستلمة في حال فقدانها أو سرقتها، والموافقة على إعادة المسرحين صحياً للعاملين من الفئة الأولى بعد ثبوت شفائهم من المرض في ضوء تقرير اللجنة الصحية للعاملين في الدولة وإصدار الصك اللازم بشأنها.

إضافة إلى منح الإجازة التدريسية وتمديدها وإصدار الصكوك اللازمة بشأنها ما عدا الإجازة الدراسية الخاضعة لأحكام قانون البعثات العملية، وإصدار صكوك تعيين المهندسين المفرزين من رئاسة مجلس الوزراء بعد موافقة الوزارة أصولاً، ومنح العلاوة للعاملين من الفئة الأولى، والموافقة على إعارة العاملين وإنهاء إعارتهم وإصدار القرارات المتعلقة بفرض عقوبات وغرامات تأخير وحجم الترفيع، وإعادة العاملين.

كما منحت بموجب قرار آخر ٥٤ صلاحية لمديري التربية، من ضمنها تبرير غياب العاملين، وإصدار صكوك الاستكاف عن التعيين، والموافقة على تفرغ وإنهاء تفرغ العاملين وفق الملاك والعدد المحدد وفق قانون نقابة المعلمين، وإقامة الدعاوى ومتابعتها وطلب الطعن والمخاصمة بالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة، وفرض العقوبات الخفيفة بحق العاملين من تنبيه وإنذار وحسم من الأجر وإلغاؤها أصولاً، ومنح الموافقة على صرف تعويض شهرين لإنجاز عملية التسليم والاستلام للعامل المنتهية خدمته لإتمامه السن القانونية، ومنح الإجازة الخاصة بلا أجر، ومنح إجازة خدمة العلم وإنهاؤها وإصدار الصكوك اللازمة بشأنها

كما تم تفويضهم بالموافقة على منح وتجديد جواز السفر وتأشيرة الخروج، وإحالة العاملين من الفئة الأولى إلى المحكمة المسلكية وفق القوانين والأنظمة النافذة، والموافقة على طلبات العاملين لممارسة العمل الحر خارج أوقات الدوام الرسمي، ومنح سلفة على الأجر، وعلاوة الترفيع للعاملين من الفئة الأولى، وتخفيض نصاب المدرسين والمعلمين والمدرسين المساعدين وغيرهم، وإحداث الشعب الصفية، وقبول الطلاب في الصف الثالث الثانوي الذين يتقدمون بصفة أحرار، وقبول الطلاب المنقطعين شرط توافر السن والدرجات في الصفوف التي يرغبون في التسجيل فيها، وتسوية أوضاع الطلاب.

إضافة إلى تفويضات تخص المؤسسات التعليمية الخاصة، وجوانب متعلقة بالعملية التربوية.

بزر العشاق بـ١٠ آلاف ليرة

أمين سر جمعية الموالح لـ«الوطن»: أزمة النقل وراء غلاء البزورات

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تسجل أسعار الموالح أرقاماً غير مسبوقة في الأسواق، ما جعلها تغيب تدريجياً عن «السهرات العائلية» حسب ما يقول عدد من مواطني اللاذقية لـ«الوطن»، وذلك مع وصول كيلو البزر «دوار الشمس» إلى حدود ١٠ آلاف ليرة والبزر الأصفر «بزر العشاق» إلى ٩ آلاف ليرة.

وذكر مواطنون أن أسعار الموالح غير ثابتة وكل يوم تزيد بحجج جديدة منها سعر الصرف وأجور النقل وحتى أكياس النايلون، منوهين بأن الشراء تحول من الأوقية إلى «كمشة بزر»، ليضطر من يريد الترفيه مساء للشراء بما لا يقل عن ٣ آلاف ليرة للضيافة مع المتة كما تجري العادة في اللاذقية.

عدد من باعة الموالح أصحاب المحامص أكدوا لـ«الوطن»، أن ارتفاع أجور النقل هي السبب حالياً برفع أسعار الموالح، مشيرين إلى الإقبال الكبير على المقرمشات الملوثة كبديل حالياً عن البزورات.

ويتراوح سعر الكيلو بحسب النوع لبزر دوار الشمس بين ٦٥٠٠- ٩٠٠٠ آلاف ليرة، ولبزر العشاق بين ٧ – ٩ آلاف ليرة، والفستق الحلبي بين ٣٥- ٤٥ ألف ليرة، والفستق العبيد بين ٧ – ٩ آلاف ليرة.

كما تسجل أسعار «المقرمشات المثلثة» من أنواع «شبيس الطرابيش الملوّن»، ارتفاعاً جديداً بعد أن كان سعر «الكيس الصغير» المعبأ يدوياً بـ٢٠٠ ليرة صار اليوم بـ٨٠٠ ليرة، علماً أن وزنه لا يتعدى ٢٠٠ غرام.

أمين سر جمعية الحلويات والسكاكر والموالح في اللاذقية باسم حاج ياسين بيّن لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار الموالح يعود لارتفاع أجور النقل في ظل أزمة المحروقات، لتصل تكلفة النقلة الواحدة بالسوزوكي إلى ١١٠ آلاف ليرة.

وأضاف: إن نقل البزورات والمكسرات من جبلة إلى مدينة اللاذقية يتراوح بين ٩٠ ألفاً و١١٠ آلاف ليرة بحسب إذا ما كانت النقلة من جبلة أو من ريفها، بعد أن كانت في السابق بـ٤٥٠٠ ليرة، والنقلة من المنطقة الصناعية –وفيها ٤ محامص– تكلف نحو ١١ ألف ليرة بعد أن كانت بحوالي ٢٥٠٠ ليرة من المنطقة إلى المدينة.

وذكر أمين سر الجمعية أن النقل اليوم طغى على سعر الصرف وبات هو العامل الأكبر في زيادة الأسعار منذ نحو الأسبوعين فعند ثبات سعر الصرف بدأت أزمة المحروقات، وعند حل أزمة النقل لا شك ستنخفض الأسعار فوراً إلى نحو ٢٠٪.

وحول تفاوت الأسعار لكيلو البزر، أوضح حاج ياسين أن سماكة الملح لها دور أيضاً، إذ إن البزر الذي يكون ملحه كثير يكون أرخص من البزر الذي ملحه قليل، في حين أن تفاوت أسعار الفستق يعود لنوعه فمنه البلدي والجبلاوي والغابي «سهل الغاب».

وعن أسعار المقرمشات الملونة، بيّن حاج ياسين أن أسعارها موحدة تقريباً بحدود ٧٥٠٠ ليرة، ومنها نوع «الديربي» محدد بـ١٥ ألف ليرة، وجميعها مورّدة من شركات في ريف العاصمة دمشق، ما يجعل النقل أهم عوامل ارتفاعها مقارنة بالفترات السابقة.

وذكر أنه يتعين على المواطن معرفة سعر الكيلو بعد أن اعتاد شراء الموالح بمبالغ معينة على سبيل المثال يقول للبائع «أعطني بـ٥٠٠ ليرة بزر»، ولم يعتد على الشراء بالأوقية أو الكيلو، وهذا ما اختلف عليه من ناحية الحجم وعليه معرفته.

«استصلاح الأراضي» بحمص ترفع تسعيرة أجور الآليات.. ونقص المازوت يخفض ساعات العمل إلى النصف

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع مديرية مشاريع استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المثمر بحمص عبد الهادي درويش لـ«الوطن» عن زيادة تسعيرة أجور ساعة عمل آليات المديرية لقاء استصلاح الأراضي الزراعية للفلاحين نتيجة لارتفاع جميع مستلزمات الصيانة والإصلاح والزيوت والشحوم والمحروقات وغيرها.

ولفت إلى أنه أصبح سعر ساعة العمل الواحدة ٢٦ ألف ليرة للبلدوزر من طراز (١٥٥) بعد أن كانت ٨ آلاف ليرة و٢٩ ألف ليرة للبلدوزر من طراز (٣٥٥) بعد أن كانت ٩٥٠٠ ليرة و١٦ ألف ليرة للتركس الدولاب بعد أن كانت ٤٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن هذا السعر ما زال مدعوماً من الدولة بما يزيد عن ٤ أضعاف مقارنة بالأجور في القطاع الخاص، أي بنسبة تزيد على ٤٠ بالمئة عنه بحيث تزيد ساعة العمل الواحدة في القطاع الخاص عن ١٠٠ ألف ليرة سورية، منوهاً إلى أن المكون الأساسي في مشاريع استصلاح الأراضي غير المستثمرة هو إزالة الصخور وبناء المصاطب والمدرجات في المناطق ذات الميول وإدخال مساحات جديدة في الاستثمار الزراعي، بالإضافة إلى تحسين مواصفات الأرض المستثمرة وزيادة إنتاجيتها.

ولفت درويش إلى انخفاض ساعات عمل البلدوزر في المديرية بمقدار النصف تقريباً شهرياً نتيجة لنقص كميات المازوت المخصصة، موضحاً أن كل بلدوزر كان يعمل ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ساعة شهرياً وأصبحت ساعات العمل لكل بلدوزر لا تتجاوز ١٥٠ ساعة في الشهر ما أثر سلباً على عائدية ومردودية المديرية، منوهاً إلى أنه كان لدى المديرية أسطول كبير من الآليات لكن بسبب الأزمة التي عصفت بالمحافظة تعرضت الآليات للتخريب من الجماعات المسلحة، ويوجد حالياً ١٦ آلية جاهزة وقابلة للعمل في المديرية.

وبيّن أن نسبة استصلاح الأراضي ازدادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة نظراً لتوقف العمل باستصلاح الأراضي منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى الأسعار المدعومة والتشجيعية في المديرية، مبيناً أن خطة المديرية للعام الحالي تبلغ استصلاح ٦٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على جميع مناطق المحافظة، مع العلم أن نسبة الإنجاز في العام الماضي وصلت إلى نحو ٨٨ بالمئة بسبب توقف عمل استصلاح الأراضي والتوجه إلى شق خطوط النار أثناء نشوب الحرائق الحراجية في الصيف الماضي.

وأضاف درويش: إن آليات المديرية تقوم أيضاً بشق خطوط النار الجديدة وتعزيل وترميم خطوط النار القديمة، إضافة إلى تنفيذ خطة سنوية لأعمال الحراج بمشاركة دائرة الحراج.

حرفيو اللاذقية يحذّرون من انقراض المهن التراثية

محافظ اللاذقية: إلغاء أي لجنة تنظيمية لا يتم تمثيل الحرفيين فيها

| اللاذقية- عبير سمير محمود

طالب حرفيو اللاذقية بتأمين موقع في المنطقة الصناعية لحرفة الصناعات الخشبية بما يتسع لحوالي ٨٠٠ حرفي غير مخصصين وموجودين ضمن أحياء المدينة بما فيها مناطق المخالفات.

وخلال مؤتمرهم السنوي، أكد حرفيو اللاذقية ضرورة تأمين مناطق توسع لكل الحرف المنتشرة في المدينة، وفرز المقاسم المخصصة من البلدية لأكثر من حرفي.

وطالبوا مجلس مدينة اللاذقية بتأمين أسواق للمهن والحرف التراثية بالمواقع الأثرية أو بالقرب منها بهدف الحفاظ عليها من الانقراض.

وأشاروا إلى ضرورة الإسراع في فرز المنطقة الصناعية الجديدة وإخراج سندات تمليك ونقل الملكية إلى جميع الحرفيين المخصصين بمقاسم، وإيجاد أرض للاستثمار وبخصوص الكهرباء، طالب اتحاد الحرفيين بوضع محطة تحويل لتغذية المنطقة الصناعية الجديدة بالطاقة الكهربائية في الخدمة الفعلية، والطلب من وزارة الكهرباء عدم تحميل الحرفي عند طلب الاشتراك بعداد الكهرباء في المنطقة الصناعية الجديدة أي مساهمة بقيمة محطات التحويل والتوتر المنخفض والأعمدة والأسلاك ومراكز التحويل وقيمة التقريعة والعداد كونها تشكل عبئاً كبيراً على الحرفيين.

وطالب الحرفيون بالعدالة الضريبية عبر تخفيض الضرائب المفروضة عليهم بأن تكون عادلة حسب فعالية كل حرفي ومشاركة مندوب المهنة باللجان والجولات التي يتم التصنيف فيها، وتخفيض نسبة رسوم نقابة المهندسين عند ترخيص مقاسمهم وتقاضي الرسوم على أساس أن المحل لممارسة حرفة وليس كمنشأة صناعية بغض النظر عن مساحة المقسم.

وأكدوا العمل على نقل ملكية المقاسم من مجلس المدينة إلى الحرفيين كونه مضى على تخصيصهم أكثر من ١٥ عاماً، إضافة لطالبتهم بتعديل نسبة البناء في المنطقة الصناعية كباقي المحافظات التي تسمح بنسبة ٨٠ بالمئة على حين في اللاذقية بين ٤٠-٦٠ بالمئة فقط من المساحة الإجمالية.

وحول التمثيل في لجان التنظيم الحرفي، أكد حرفيو اللاذقية ضرورة تمثيل الاتحاد في جميع اللجان التي لها علاقة بالتنظيم الحرفي وذلك تسهيلاً لتنفيذ أي قرار يصدر عن اللجان، وأن تكون إدارة المنطقة الصناعية تشاركية بين اتحاد المحافظة ومجلس المدينة لأن المنظمة هي الراعية لمصالح الحرفيين.

وذكروا أهمية تقيد مجلس المدينة عند نقل الحرفيين إلى المنطقة الصناعية بأن يقوم بنقل الحرفة بشكل كامل وليس بشكل جزئي ما يؤثر في عمل الحرفي فالمواطن الذي يحتاج إلى خدمة الحرفي لن يذهب للمنطقة الصناعية خارج المدينة وباستطاعته الحصول عليها داخل المدينة.

كما طالب الحرفيون بإعفائهم من الترخيص الإداري في المناطق الصناعية أسوة بالمدن الصناعية، كون المناطق الصناعية مصممة ومدروسة على أن تمارس فيها هذه الحرف.

وخلال رده على مداخلات الحرفيين، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أن المحافظة تعمل على دعم الحرفي بما يؤمن مواصلة عمله وانعكاسه على حياته المعيشية من جهة وعلى الإنتاج والاقتصاد المحلي من جهة ثانية.

ولفت السالم إلى أن الحرفيين هم الأكثر تضرراً منذ بداية الحرب، مشيراً إلى متابعة أمورهم وتأمين باص نقل داخلي للمنطقة الصناعية ووضع محطة محروقات لتأمين الحرفيين فيها.

وذكر السالم أن المحافظة تعمل على تأمين التيار الكهربائي للحرفيين حسب الإمكانيات بما يؤمن استمرار عملهم وعدم التوقف نتيجة الانقطاعات الكهربائية جراء الظروف الصعبة التي تمر فيها.

ولفت محافظ اللاذقية إلى تجديد الرخص المؤقتة خاصة للحرفيين الوافدين من المحافظات الأخرى الذين شكلوا طفرة اقتصادية لمحافظة اللاذقية.

وشدد السالم على ضرورة تمثيل الحرفيين في لجان التنظيم الحرفي، قائلاً إن كل لجنة تهتم بقطاع معين لا يوجد فيها ممثل عن هذا القطاع تعتبر ملغاة.

وأشار إلى العمل على توزيع الغاز الصناعي بموجب البطاقة الذكية، لافتاً إلى أن يكون في كل مهنة عضو يعمل على تقدير حاجة الحرفي من الإسطوانات لتكون المخصصات وفق الحاجة.

وأكد محافظ اللاذقية على تطبيق القانون وتعزيز ثقافة الشكوى لمعالجة أي خلل بأي مجال، معتبراً أن من يسكت على الفساد والابتزاز هو شريك فيه.

رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو أكد متابعة العمل لتحسين الإنتاج وتطويره بشكل موضوعي وصحيح، إضافة للتطوير الاقتصادي، وما يقدمه الحرفيون في هذا المجال يعتبر حيوياً ويحتاج إلى تطوير الواقع الحرفي وتحقيق مستوى أفضل اقتصادياً واجتماعياً.

وأكد أن القطاع الحرفي يشكل أحد مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني ويسهم بزيادة الدخل الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

وقال برو: إننا نعقد مؤتمرنا السنوي تحت شعار «بأيدينا نساهم في إعادة الإعمار وبناء سورية»، مؤكدين دعم الحرفي بما يؤمن مواصلة عمله وانعكاسه على حياته المعيشية من جهة وعلى الإنتاج والاقتصاد المحلي من جهة ثانية.

وأكد أن التنظيم الحرفي هم الأكثر تضرراً في العمل وتأمين مستلزمات المواطن، وإطلاق مبادرات لمواجهة الصعاب وتعزيز الدور الوطني للحرفيين للإسهام في إعمار ما دمرته الحرب الظالمة على بلدنا.